



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

العشر العجاف

عشر سنوات عجاف مضت على حصار غزة وحرمان أهلها من أبسط الحقوق، ذاق الشعب بمختلف فئاته فيها الويلات والآفات وتجرعوا كأس العلقم كما لم يتجرعوه من قبل، فلا معابر ولا حرية لمواطني القطاع بالسفر والتنقل، ولا وظائف للخريجين، والأمل في الحياة والاستقرار بات منعزلاً وخصوصاً لدى فئة الشباب... والأدهى والأمر من ذلك كله أن رئاسة السلطة ومن يسمون أنفسهم بالقيادة الفلسطينية كأنهم لا يعلمون شيئاً عن معاناتنا وموت غزة البطيء.

لا أدري ما الذي يمنع رئاسة السلطة ورئاسة مجلس الوزراء من العمل على فككتة أزمت القطاع الذي أرقه الحصار وأثقلت كاهله الحروب العدوانية الغاشمة، وملأه المؤامرات والمؤتمرات والتصريحات الجوفاء من المسؤولين الرسميين الذين لا يقدمون لنا سوى بيع الوهم وتسويق اليأس وقتل الأمل في النفوس.

قناعتي أن أزماتنا مفتعلة وهي سياسية بامتياز وبمقدور رئيس السلطة حلها إذا شاء عبر مؤسسات السلطة والحكومة، غير أن الإرادة السياسية غير متوفرة لديهم، ليشابهوا أفعال نيرون حينما حرق روما وصعد لأحد قممها المرتفعة ليشتم رائحة الحريق ويراقب نتائجه المدمرة، غير أن نيرون مات ولم تمت روما، وبقيت بتاريخها وحضارتها، وكذلك ستبقى غزة تقهر العدو، تبقى أصلة أهلها حاضرة لا تغيب.

رحم الله محمود درويش حينما قال: "نيرون مات ولم تمت روما بعينها تقاتل". وهكذا غزة لن تموت رغم الألم والمؤامرات، والحصار وقلة ما في اليد، ستبقى بعينها تقاتل، عشر سنوات عجاف حقا رأت غزة فيها تعاطف سلطة رام الله الشديد مع الإسرائيليين في مناسبات مختلفة ولم ترى مثل هذا التعاطف مع الشهداء وعائلاتهم وذويهم، رأينا وفود المعزين من الشخصيات الرسمية تزور بيوت عزاء إسرائيليون قتلوا لسبب أو لآخر غير أننا لم نرى ذلك التصرف مع غزة رغم كثرة الشهداء فيها.

الأوضاع في غزة تتطلب قيادة حكيمة وفاعلة وشابة تتمتع بالديناميكية وخفة الحركة تسارع في رفض الغبار عن ملفات وطنية غاية في الأهمية كالمصالحة والوحدة والوطنية... والمضي قدماً نحو توحيد الجهود السياسية خدمة للوطن والمواطن، وهنا من حقنا أن نتساءل عن دور قيادة المنظمة والسفارات والوزارات السيادية والخدمية في تقديم الدعم اللوجستي والملي والمعنوي لغزة وأهلها المحاصرين والمنكوبين.

لماذا لم نرى حملات دبلوماسية كبرى في العواصم التي يتواجد لنا سفارات فيها خدمة لغزة وللتعريف بمشكلاتها وأزماتها؟ أم أن السادة السفراء والقناصل منشغلين بالتحريض على غزة كأنها ليست جزءاً من الوطن العزيز، لماذا لم تشعر غزة بحرص قيادة السلطة عليها في كل مرة كانت تتعرض فيها لاعتداءات صهيونية أو أزمات حياتية مختلفة؟ الواجب الوطني يدعونا للوقوف ملياً والنظر العميق في أوضاعنا وأحوالنا والعمل سريعاً نحو تفكيك وتخفيف الأزمات وتخفيف غدة من مأساتها بالسرعة الممكنة.

أرى أن البكائيات لا تفيد، كما لا ينقذ البكاء على الاطلال الوطن ولا يخفف عن المواطن، وعليه من الواجب تظافر الجهود الفصائلية والمجتمعية والمؤسسية وغير ذلك لإنقاذ الوطن وخدمة المواطن الذي هو أغلى ما يمكننا أن نملك، علينا استثمار العنصر البشري بدلاً من الاستهتار به، على السلطة أن تخرج ببرنامج إغاثي تنموي وتطويري عاجل يستهدف محافظات غزة وأهلها ويتم تنفيذه على جناح السرعة ودون تسويف، أمل أن نرى اهتمام أكبر من السلطة والحكومة حتى يتمكن المواطن من استعادة الثقة بحكومة اعتقد طويلاً أنها لم تفعل له شيء وبقيادة غلب على ظنه أنها غيبت نفسها عن الواقع والحقيقة في غزة، نأمل أن نرى ذلك قريباً.

التشريعي يناقش سبل التعاون المشترك مع وزارة الثقافة



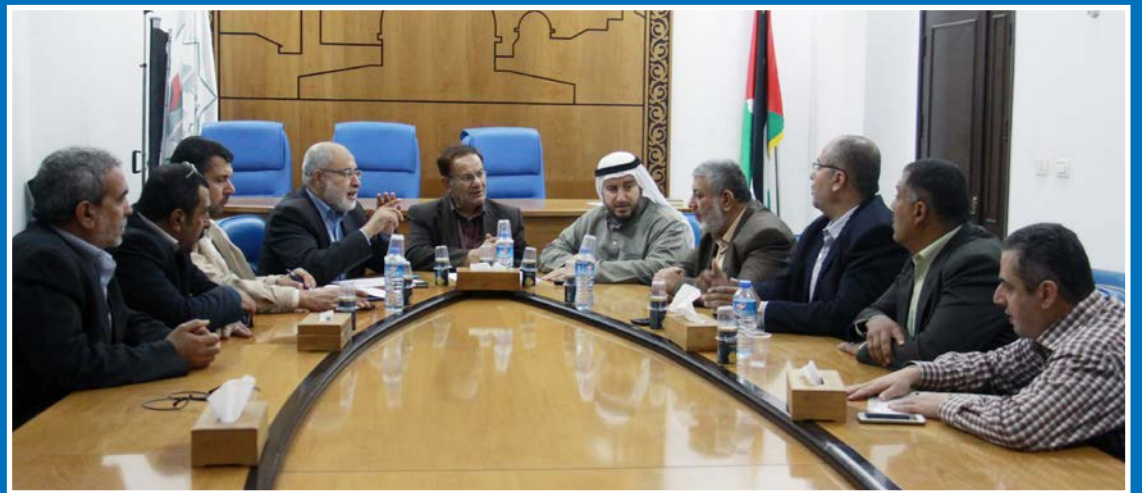
ومؤلفات الكتاب والادباء والمفكرين. بدوره قدم مطير شرحاً وافياً عن مهام وزارته والبرامج التي ينفذونها بهدف حماية وتعميم الثقافة الفلسطينية والقيم الوطنية، مشيراً لأن طواقم العاملين بالوزارة يقومون بدورهم الرقابي على المراكز الثقافية والمؤسسات الفكرية للاطلاع على سير العمل فيها وبشكل دائم، ملفتاً لأنهم يتعاونون مع العديد من الجهات الرسمية والحكومية والأهلية بهدف حماية وتعميم الثقافة والمحافظة على الإرث الثقافي لشعبنا الفلسطيني، منوهاً لضرورة التعاون مع التشريعي فيما يتعلق ببرامج مقاطعة الاحتلال وغيرها من البرامج الثقافية التي تنفذها الوزارة.

منوهاً لأهمية وضع خطة لنشر الثقافة البرلمانية في أوساط النخب والمفكرين والباحثين وطلاب الجامعات في فلسطين لتعريف المجتمع بمهام ومنجزات البرلمان الفلسطيني، معرباً عن أمله بالتعاون مع الوزارة لتنظيم معرض برلماني يوضح ويوثق التجربة البرلمانية والعمل النيابي في فلسطيني ليكون مرجعاً للباحثين والمهتمين.

ونوه المدهون لفكرة إقامة مؤتمر مشترك بين التشريعي ووزارة الثقافة للتعريف بالثقافة البرلمانية والجهود التي يبذلها التشريعي في الرقابة والتشريع وغير ذلك من المهام البرلمانية، والعمل على تزويد مكتبة التشريعي بإصدارات الوزارة

زار وفد من المجلس التشريعي الفلسطيني يوم أمس وزارة الثقافة بغزة وكان على رأس الوفد أمين عام المجلس د. نافذ المدهون، واجتمع الوفد مع وكيل الوزارة المساعد سمير مطير وناقشوا معه سبل التعاون المشترك والعلاقات المتبادلة بين المؤسسات بما يخدم المواطن الفلسطيني ويعزز ثقافة المجتمع.

بدوره أشاد المدهون بعمل وزارة الثقافة والمشاريع الثقافية التي تقوم على تنفيذها، مشيراً لضرورة مبادرة الوزارة بوضع دراسة وافية حول قانون الملكية الفكرية بغرض حماية المؤلفات الفكرية للمفكرين والكتاب الفلسطينيين،



اللجنة الاقتصادية لدى اجتماعها مع تجار الاسمنت لمناقشة مشكلات ومستجدات الاستيراد والتصدير



تنسيق ومتابعة
حسام علي أبو ججوج

سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+970 8 2829016

+970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps

النائب البرغوثي: كل
الاسرائيليين مجرمون
ومشاركون بقتل
الفلسطينيين

الخميس

7 رجب 1437 هـ - 14 أبريل / نيسان 2016 م

السنة الثامنة - العدد (186)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /

الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

www.plc.ps

بمشاركة برلمانيين من 12 دولة الملتقى البرلماني الدولي يطالب بكسر الحصار وفضح انتهاكات الاحتلال



أكد برلمانيون فلسطينيون وعرب وأجانب على مركزية القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومقاومة الاحتلال، مشددين على ضرورة الضغط على الاحتلال لتأمين الإفراج عن النواب المختطفين وبقيّة الأسرى في السجون. جاء ذلك خلال الملتقى الذي نظّمته كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية مطلع الأسبوع بفندق الكومودور في مدينة غزة وحضره قادة الفصائل الفلسطينية ولفيف من الشخصيات الاعتبارية والسياسية والبرلمانية، وأوصى الملتقى بضرورة مواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة لتهويد القدس ونهب الأرض الفلسطينية، بالإضافة لتنسيق الجهود البرلمانية الدولية بما يخدم القضية الفلسطينية عبر تفعيل وتشكيل لجان صداقة بين البرلمانات العالمية والمجلس التشريعي الفلسطيني.

<<< 5-4

بمناسبة يوم اليتيم العربي
بحر يطالب مصر بفتح معبر
رفح بشكل دائم أمام
مواطني القطاع

<<< 02

رئاسة التشريعي:
تشكيل المحكمة الدستورية
يتنافى مع أبسط القواعد
الدستورية

<<< 02

التشريعي يعقد
جلسة بمناسبة
يوم الأسير
الفلسطيني

قرر المجلس التشريعي الفلسطيني عقد جلسة خاصة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني وذلك يوم الأحد المقبل بمقر وزارة الأسرى والمحربين. وتهدف الجلسة إلى لفت الأنظار إلى معاناة آلاف الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني.

للاطلاع على الخدمات المقدمة للمواطنين
لجنة التربية تنظم زيارة تفقدية
لمستشفى الرنتيسي

<<< 07



اعتبرته كارثة وطنية رئاسة التشريعي: تشكيل المحكمة الدستورية يتنافى مع أبسط القواعد الدستورية

رام الله وغزة يومي الاثنين والثلاثاء 6-7/3/2006م. والتعديلات التي قام بها السيد عباس في العام 2010 هي تعديلات غير دستورية وبمخالفة سلب لصلاحيات المجلس التشريعي. وانتقدت رئاسة المجلس تشكيل المحكمة الدستورية لكونه لم يأتي في إطار مصالح وطنية تعيد الحياة الدستورية للمؤسسة الفلسطينية، معتبرة المحكمة التي تم تشكيلها غير دستورية وهي دليل واضح على نوايا السيد عباس لتنفيذ برنامجه السياسي التنازلي الذي لا يخدم إلا الاحتلال الصهيوني على حساب الكل الفلسطيني. وطلبت رئاسة المجلس الفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة الحقوقية استنكار هذا المرسوم الكارثي والضغط على السيد عباس للتراجع عنه والغائه.



استنكرت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني قيام السيد محمود عباس بإصدار مرسوم بتشكيل المحكمة الدستورية، واعتبر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي في مؤتمر صحفي عقده مؤخراً المرسوم كارثة وطنية يتحمل السيد/ عباس شخصياً التبعات القانونية المترتبة عليه.

وجاء في المؤتمر أن المرسوم صادر عن شخص غير ذي صفة دستورية، حيث انقضت مدة ولايته سنة 2009م. وعليه يكون هذا المرسوم منعدماً ولا يترتب عليه أية آثار قانونية وذلك لعدة أسباب منها أن قانون المحكمة الدستورية وتعديلاته باطل وملغى بموجب قرارات المجلس التشريعي وخاصة القرار رقم (1018/1/1) الصادر في الدورة العادية الأولى في الجلسة الأولى المنعقدة في مدينتي

بمناسبة يوم اليتيم العربي بحر يطالب مصر بفتح معبر رفح بشكل دائم أمام مواطني القطاع

بدوره قال رئيس مجلس إدارة معهد الأمل للأيام، د. عبد الماجد الخضري، إن احتفال المعهد بيوم اليتيم العربي، يمثل رمزية هامة على خطى دعم اليتيم وتقديره وإدخال السعادة على نفسه وفي حياته لا سيما وأنه فقد أعز ما يملك وهم الوالدان. وأضاف الخضري الاحتفال بيوم اليتيم العربي يأتي في الأسبوع الأول من أبريل/نيسان من كل عام، وأن هذا الاحتفال له صبغة خاصة سيما وأن هناك ما يميزه من خطوات أنجزها المعهد على طريق تعليم الأيتام وتربيتهم. وأكد وجود إنجازات كبيرة وملموسة في حيات الأطفال الأيتام في أثناء وجودهم في المعهد وحتى وبعد ذلك وأثناء خروجهم من المعهد، مؤكداً أن الأيتام أثبتوا أنهم ذو همة عالية وقدرة على تحدي الصعاب مهما كانت. وأبدى الخضري شكره لكل جهة ومؤسسة شاركت في دعم المعهد مباشرة، أو بتنفيذ مشاريع الإيواء، مشيراً إلى أن معهد الأمل للأيتام يطمح في تقديم مساعدة لذوي اليتيم حتى بعد مغادرته المعهد. هذا وشمل الاحتفال بيوم اليتيم العربي فقرات متعددة من إلقاء الشعر، والأوبريت الفني، والشبكة الشعبية، والاستعراضات الخاصة للأيتام في المعهد، والتي لاقت استحسان الحضور من الضيوف.



على أرض فلسطين، والذي انتزع أباء الأيتام وأمهاتهم، في حروب متتالية شنها على قطاع غزة، منبهاً إلى أن الاحتلال يعتقل 400 طفل في سجونهم أعمارهم 14 و15 عاماً وأقل. وطالب الفلسطينيون في خارج الوطن، والمؤسسات الخيرية العربية والإسلامية، أن يقفوا مع أبناء شعبهم الأيتام لأنهم "رجال التحرير"، معرباً عن تقديره وشكره للمؤسسات العربية والإسلامية التي تعمل في هذا الإطار.

جيد وفعلي لهذه الشريحة من الأطفال التي فقدت الأباوين أو أحدهما جراء الحروب العدوانية على قطاع غزة. وأشار إلى أن الأيتام هم رجال المستقبل والذين لا بد لهم وأن يتلقوا كافة الدعم والاسناد، وإن إسنادهم ودعمهم يصب في دعم قضية فلسطين، موجهة التحية لمعهد الأمل للأيتام في قطاع غزة الذي يحتضن هذه الشريحة بالدعم والتعليم والإرشاد. وعبر عن أمله بأن لا يبقى محتل إسرائيلي

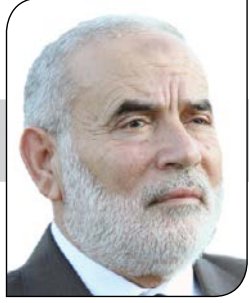
ووحدة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي فلسطين المحتلة عام (48)، وبما يصل إلى الوقوف في وجه التحديات والمخاطر التي تواجه قضيتنا وشعبنا. ودعا جامعة الدول العربية لاستغلال مناسبة يوم اليتيم العربي، والاعلان عن إنشاء صندوق لأيتام فلسطين، الذين تجرعوا كأس اليتيم والحصار، مؤكداً على أهمية هذه الخطوة لكونها ستعتبر دعم

طالب د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي السلطات المصرية بفتح معبر رفح بشكل دائم أمام مواطني قطاع غزة، مؤكداً أن مصر كانت وستبقى الدولة العربية الشقيقة الحاضنة للقضية الفلسطينية، وهي بمثابة العمق العربي والإسلامي لفلسطين وغزة على وجه الخصوص.

وقال بحر: "أطالب الشقيقة مصر بفتح المعابر أمام المرضى والطلاب وأصحاب الاقامات من أبناء شعبنا الذين هم في أمس الحاجة للسفر". مشدداً على أهمية ما يمثله فتح معبر رفح الحدودي من خطوة هامة على تخفيف المعاناة ورفع الحصار عن قطاع غزة. كلمة بحر جاءت خلال حفل نظمته معهد الأمل للأيتام في مدينة غزة مؤخراً، وذلك إحياءً ليوم اليتيم العربي 2016، وسط مشاركة لافتة من قبل مؤسسات رسمية وأهلية وتعليمية وذوي الأطفال الأيتام.

وفي سياق آخر، أكد بحر أن الشعب الفلسطيني شعب يعشق الحرية والكرامة، والأمن والسلام، كباقي الشعوب الحرة في العالم، وأن التألم على هذا الشعب لم ينقطع لطلبة الحرية وعمله الدائم على طرد المحتل الإسرائيلي.

وطالب بحر بتحقيق مصالح وطنية "حقيقية"، قائمة على الثوابت الفلسطينية



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

في يوم الأسير الفلسطيني.. الأسرى على موعد مع الحرية

لا شك أن قضية الأسرى تشكل إحدى أهم القضايا والملفات الوطنية الأساسية التي تقض مضاجع أبناء شعبنا وتؤرق بال كل المخلصين والغيورين على مصالح شعبنا وقضيته الوطنية.

وفي يوم الأسير الفلسطيني لا يزال أسرارنا الأبطال يتجرعون مرارة القيد والحرمان على مرأى ومسمع من العالم المتحضر أجمع، لكنهم في الوقت ذاته يحملون روح التحدي والمواجهة والثورة دون أي كلل أو فتور.

فمع إشراقة كل صباح تتصاعد الإجراءات التعسفية والممارسات القمعية بحق إخواننا وأبنائنا الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني الذين يعانون مرارة السلاسل والقيود ويكابدون الوجد والألم في الزنازين وأقنية التحقيق ويجابهون بطش السجان بإرادة لا تقهر وإباء لا يعرف اللين أو الانكسار، ويواجهون كل يوم سياسات وقوانين صهيونية عنصرية تشدد الخناق عليهم وتمتهن كرامتهم الأدمية وتحرهم من أبسط حقوقهم الإنسانية.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد أن أول ما نحتاج إليه في مواجهة الجرائم الصهيونية بحق الأسرى يكمن في توحيد الموقف الفلسطيني الداخلي، وسد كل الثغرات الفلسطينية التي يستغلها الاحتلال للإثخان في الأسرى ومواصلته إجرامه البشع بحقهم، والتصدي له برؤية فلسطينية واحدة وجبهة وطنية صلبة لا تعرف الخور أو الانكسار.

إن حاجتنا إلى إعادة صياغة الموقف الفلسطيني الداخلي على أسس وحدوية سليمة تشكل مقدمة ضرورية لتحشيد الدعم العربي والإسلامي والدولي لقضية الأسرى، ومهما بُذِل من جهد على المستوى العربي والإسلامي والدولي للدفاع عن كرامة وحقوق الأسرى الفلسطينيين فإنه يبقى ناقصاً ومجروحاً في ظل انقسام الموقف الفلسطيني الداخلي، وتعاون طرف فلسطيني مع الاحتلال على حساب حقوق شعبه وكرامته الوطنية.

لذا، فإننا اليوم مدعوون، قوى وفصائل وشخصيات وطنية ومؤسسات رسمية وأهلية ومنظمات مجتمع مدني وشرائع مجتمعية، لوضع خطة شاملة ومنظمة لإطلاق أوسع حملة تضامن فعلي مع الأسرى، داخليا وخارجيا، بحيث نتجاوز أسر مرحلة الشعارات والبرامج اللفظية أو المحدودة إلى تنفيذ برامج واسعة ودائمة ومتكاملة نحرص فيها على استنفار كل طاقات أبناء شعبنا، واستنهاض عمقنا العربي والإسلامي، وتحشيد الجهود الدولية الممكنة، بما يعود بأفضل النتائج على أسرارنا الأبطال ويخفف من أثر وقوع المعاناة الراحين فيها.

إن الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية يجب أن تفتح عينيها على انتهاكات وجرائم الاحتلال بحق أسرارنا الأبطال، وأن تُفرد لها من الأهمية ما تستحق، ولن يتأتى ذلك إلا عبر جهد برلماني عربي وإسلامي مؤثر يشكل قوة ضاغطة ودافعة باتجاه إرغام المجتمع الدولي على توازن الرؤية والمعالجة إزاء القضية الفلسطينية بكافة ملفات وقضاياها، ومن بينها قضية الأسرى ومعاناتهم التي لا توصف.

وبكل ثقة يمكن القول أن التفاني في بلورة جهد حقيقي تشارك فيه الدول العربية والإسلامية وكل أحرار العالم إلى جانب المؤسسات الحقوقية من شأنه أن يجعل محاكمة قادة الاحتلال كمجرمي حرب لممارساتهم الإجرامية ضد الأسرى، أمراً واقعياً بكل معنى الكلمة، ونحن في رئاسة المجلس التشريعي نعلن عن استعدادنا التام وجهوزيتنا الكاملة للتعاون مع كل الجهات والمؤسسات للعمل على رفع ملف الأسرى الفلسطينيين إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاكمة قادة الاحتلال على جرائمهم البشعة بحق أسرارنا وأسيراتنا داخل السجون والمعتقلات الصهيونية.

وفي كل الأحوال فإن المجلس التشريعي سوف يبقى الأكثر اهتماماً وتفاعلاً مع قضية الأسرى، والأشد حرصاً على رعاية كل الفعاليات الوطنية التضامنية مع الأسرى، ولن يتوانى عن القيام بواجباته ومسئولياته في نصرته إخواننا الأسرى ورفع الظلم والمعاناة التي يكابدونها حتى ينالوا الحرية ويظفروا بالفرج والخلاص بإذن الله.

ومع ذلك، فإننا نؤكد أن كل الجهود المبذولة لنصرة الأسرى لا تغني عن الجهد العسكري المقاوم القادر على إيلام الاحتلال وإجباره على التنازل والرضوخ وتحرير الأسرى، وكلنا ثقة أن المرحلة القادمة سوف تشهد صفقة تبادل مشرفة على غرار صفقة وفاء الأحرار تشرق فيها شمس الحرية على أسرارنا البواسل وينكسر فيها قيد السجن والسجان بإذن الله.

وختاماً.. فإننا نؤكد أن أسرارنا الأبطال سينتصرون في معركتهم مع الاحتلال الصهيوني وسيكتب لهم الله تعالى الفرج والخلاص عما قريب.. "ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً".

بحضور رئاسة التشريعي

لجنتي التربية والقانونية تعقدان لقاء مع نقابة الصيادلة لمناقشة تسعيرة الأدوية



مناقشتها على نطاق واسع، كما تم تسليم نسخة منها للنقيب على أن تقدم نقابة الصيادلة ملاحظاتها عليها خلال جلسة قادمة يتم تحديدها مع المجلس التشريعي. ومن الجدير ذكره أن لجان المجلس المختصة ستعقد لقاءً مع وزارة الصحة والجهات المعنية بالأمر بهدف مناقشة المذكرة القانونية بعد إبداء نقابة الصيادلة ملاحظاتها عليها ومن ثم سيتم عقد جلسة بمشاركة الأطراف المعنية لاعتمادها بشكل نهائي ثم العمل بها.

وافتح د. بحر اللقاء بتأكيد على أن المجلس التشريعي يتبنى مصلحة المواطن بالدرجة الأولى، وهو يعتبر ضبط أسعار الأدوية من أهم أولوياته وذلك بهدف حماية المواطن من التلاعب بالأسعار، وشدد على ضرورة أن تأخذ نقابة الصيادلة الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه المواطن في غزّة بالاعتبار خلال تحديد التسعيرة الدوائية. فيما قدمت لجنتي التربية والقانونية مذكرة قانونية حول التسعيرة الدوائية وتمت

عقدت لجنتي التربية والقانونية في المجلس التشريعي لقاءً موسعاً مع نقابة الصيادلة لمناقشة التسعيرة الدوائية حضره الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس اللجنة القانونية النائب المستشار محمد فرج الغول، ورئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل، وكان على رأس وفد النقابة نقيب الصيادلة د. خليل أبو ليلة رافقه العديد من الصيادلة والمهتمين والمعنيين وأصحاب الصيدليات ولغيف من الصيادلة.

النائب البرغوثي:

الجنود والمستوطنين والأطباء والمسعفون الاسرائيليون مجرمون ومشاركون بقتل الفلسطينيين



قال النائب في المجلس التشريعي الدكتور مصطفى البرغوثي أن كل الجنود والمستوطنين الاسرائيليين الذين تجمعوا حول الجريحين الشريف والقصر اوي مؤخرًا ولم يقدموا لهما الإسعافات الأولية اللازمة بالإضافة إلى الجندي القاتل الذي أجهز على الجريح الشريف جميعهم مجرمون قتلة ويجب أن يحاكموا أمام المحاكم الدولية كمجرمي حرب.

وأكد البرغوثي في تصريح صحفي أصدره مؤخرًا أن الأطباء والمسعفين الاسرائيليين الذين جاءوا مع سيارات الإسعاف وتركوا الجرحى ينزفون حتى الموت هم أيضا مشاركين في القتل وأنهم لوثوا مهنة الطب الانسانية وقيمها السامية بتصرفهم الهيج وغير المعقول.

وأضاف البرغوثي أن المشهد الذي وثق عملية الاعدام الميداني تقشعر له الأبدان، مشيراً لأنه ليس الوحيد بل يمثل نموذجاً موثقاً للإعدامات الميدانية التي يتعرض لها مئات الفلسطينيين على يد الجنود والمستوطنين الاسرائيليين بشكل شبه يومي في مدن وقرى وشوارع الضفة الغربية المحتلة. وأضاف البرغوثي بقوله: "إننا سنعمل على

المطلوب من سيارات وطواقم وفرق الاسعاف القاضية بتقديم الإسعافات والعلاجات اللازمة للمصابين أيضاً كانت جنسيتهم أو دينهم أو خلفيتهم.

وأكد البرغوثي أن سلوك الاسرائيليين في الخليل أكد طبيعة دولتهم وحكومتهم كنظام تمييز وفصل عنصري أسوأ من نظام الابارتهايد الذي ساد في جنوب افريقيا سابقا، وإن هذا النظام الاسرائيلي يجب أن يعزل ويقاطع ويحاصر كما جرى مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، مشيراً لأن نتنياهو هو أبرى ليدافع عن الجنود المجرمين مما يجعله مشاركا مباشرا في هذه الجريمة ويجب أن يحاسب على ذلك أيضاً.

يذكر أن المنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية منها والمحلية العاملة في الضفة الغربية المحتلة كانت قد وثقت العديد من المخالفات التي يرتكبها جنود الاحتلال بحق المواطنين الفلسطينيين في شوارع الضفة صباح مساء، ولديها مواد مسجلة بالصوت والصورة تثبت ارتكاب الاحتلال جرائم لا إنسانية بحق الأطفال والمسنين والنساء وهي دائمة السعي نحو تقديم تلك الوثائق للمحاكم والجهات الدولية.

ملاحقة هؤلاء المجرمين في كل المحافل سعياً لمحاكمتهم أمام المحاكم الدولية، ومن واجبنا السعي لطرد ما يسمى بمنظمة داوود الحمراء من منظمة الصليب والهلال الأحمر الدولية.

ولفت لوجوب قطع كل العلاقات مع المؤسسات الطبية الصهيونية لكونها لا تحترم أبسط قواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، مؤكداً على ضرورة محاكمة رؤساء تلك المؤسسات، على اعتبار أن طواقمهم لم تراعي السلوك الحضاري

بمشاركة برلمانيين من 12 دولة

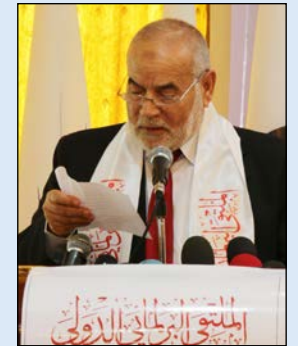
الملتقى البرلماني الدولي يطالب بكسر الحصار وفضح انتهاكات



هنية: أمل أن تجتمع كل الكتل والقوائم البرلمانية تحت قبة البرلمان كما اجتمعت في الملتقى



بحر: نناشد قادة العالم الإسلامي لاتخاذ قرارات ومبادرات عملية لنصرة القضية ورفع حصار غزة



تستهدف تهويد المقدسات وسرقة الآثار وتزوير التاريخ العربي والإسلامي في الأرض الفلسطينية.

انتخابات حرة

من ناحيته طالب النائب خليل الحية رئيس كتلة التغيير والإصلاح بتفعيل المجلس التشريعي عبر عودة الكتل والقوائم البرلمانية وللإجماع فيه وممارسة أعمالها الرقابية والتشريعية، والالتزام في غزة والضفة على حد سواء لأن التشريع يمثل الكل الفلسطيني ولا يجوز الاستمرار في تعطيله. منوهاً لضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أماكن التواجد الفلسطيني بالتوافق والتزامن بهدف تجديد الشرعيات الفلسطينية، مؤكداً أن انتفاضة القدس هي البوابة الحقيقية للوحدة الفلسطينية التي طال انتظارها.

ومن جانبه رفض النائب عن حركة فتح فيصل أبو شهلا تصفية القضية الفلسطينية عبر استمرار الحصار على غزة، وتوسيع الاستيطان في الضفة وتهويد القدس وتغيير معالمها وآثارها التاريخية.

مطالباً بإنهاء الانقسام وانجاح مساعي تشكيل حكومة وحدة وطنية بصلاحيات كاملة، مشيداً بدور غزة التي كانت

بالضغط على سلطة عباس من أجل إلغاء قرار تشكيل المحكمة نظراً لخطورتها على الحياة البرلمانية الفلسطينية والقضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام.

قضية محورية

بدوره أعرب إسماعيل هنية رئيس الوزراء السابق خلال كلمة له في الملتقى عن أمله أن تجتمع كل الكتل والقوائم البرلمانية تحت قبة البرلمان كما تجتمع اليوم، مشدداً على أهمية استعادة الوحدة وتحقيق المصالحة الوطنية ليكون الشعب الفلسطيني كله في بوتقة واحدة على قاعدة الشراكة وإنهاء الانقسام وتسوية ملف الموظفين والتوافق عليه عاجلاً.

داعياً لسرعة التثام الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير والتحضير للانتخابات، مشيراً لأن سياسة الانفتاح على الدول العربية والجوار العربي التي تتبناها حركته تأتي انطلاقاً من حاجة فلسطين الاستراتيجية لجميع الأطراف والجهات الدولية والإقليمية.

وأشار هنية لأن أفضل رسالة يقدمها المتضامنون البرلمانيون هي أن فلسطين قضية محورية وأنه لا يمكن تمرير المخططات الإسرائيلية الخبيثة التي

الفلسطيني لنيل حقوقه وإقامة دولة المستقلة وعاصمتها القدس وتوفير الحماية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية من انتهاكات الاحتلال اليومية وخاصة ما يتعرض له المسجد الأقصى من اعتداءات من قبل المستوطنين.

كما طالب البرلمان الأوروبي والاتحادات البرلمانية الإقليمية بالضغط على حكومات دولها من أجل وضع حد لجرائم الاحتلال وخاصة الاعتداء على النواب واختطافهم والزج بهم في سجون الاحتلال.

بالإضافة لمطالبته للاتحاد البرلماني الدولي والاتحادات البرلمانية الأخرى بشطب عضوية الكنيست الإسرائيلي منها نظراً للتشريعات العنصرية الصادرة عنه بحق الأسرى والشهداء والجرحى خلافاً لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأكد أن المصالحة الفلسطينية استراتيجية وطنية ودينية وسياسية وأخلاقية يسعى إليها أبناء شعبنا جميعاً من أجل تحقيق الوحدة ونيل الحرية والاستقلال، رافضاً قرار السيد محمود عباس بتشكيل المحكمة الدستورية، ومعتبراً إياها تعطيل للمصالحة، ومطالباً

السعودية باتخاذ قرارات ومبادرات عملية من شأنها نصرة الحقوق الفلسطينية على المستويين الدولي والإقليمي حتى يتمكن شعبنا من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ودحر الاحتلال.

وأشاد بالإبداع البرلماني الفلسطيني الفذ الذي أنتج الفقه البرلماني المقاوم وكشف عن إرادة برلمانية قوية تجاوزت كل العوائق والعراقيل، واستطاعت الإبحار بالعمل البرلماني وفق الإمكانيات المتاحة لما فيه خدمة لشعبنا وقضيتنا.

وندد بالتواطؤ والتآمر في فرض الحصار على شعبنا في قطاع غزة والسعي لإجهاض التجربة الديمقراطية الفلسطينية، والتغطية على جرائم وممارسات الاحتلال التي فاقت كل حدود الوحشية، مؤكداً بأن المجلس التشريعي تحلى بروح العزم والمثابرة، وتخطى كل الصعاب، ومارس مهامه وواجباته البرلمانية بكل جدارة واقتدار، وأصدر العشرات من القوانين والمئات من القرارات التي صبت في صالح شعبنا وقضيتنا ودعمت حقوقنا وثوابتنا الوطنية.

وطالب بحر باسم رئاسة المجلس التشريعي البرلمانات العربية والإسلامية كافة بالوقوف إلى جانب شعبنا

أكد برلمانيون فلسطينيون وعرب وأجانب على مركزية القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومقاومة الاحتلال، مشددين على ضرورة الضغط على الاحتلال لتأمين الإفراج عن النواب المختطفين وبقيّة الأسرى في السجون. جاء ذلك خلال الملتقى الذي نظّمته كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية مطلع الأسبوع بفندق الكومودور في مدينة غزة وحضره قادة الفصائل الفلسطينية ولفيف من الشخصيات الاعتبارية والسياسية والبرلمانية، وأوصى الملتقى بضرورة مواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة لتهويد القدس ونهب الأرض الفلسطينية، بالإضافة لتنسيق الجهود البرلمانية الدولية بما يخدم القضية الفلسطينية عبر تفعيل وتشكيل لجان صداقة بين البرلمانات العالمية والمجلس التشريعي الفلسطيني.

بدوره دعا أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي القمة الإسلامية المنعقدة في إسطنبول للعمل بشكل جدي لنصرة القضية الفلسطينية ورفع الحصار عن غزة، مناشداً قادة العالم الإسلامي وخاصة الرئيس التركي أردوغان والملك سلمان ملك المملكة العربية

ساكات الاحتلال ويؤكد على مركزية القضية الفلسطينية



برلمانيون أجانب:

اختطاف النواب مخالف للقانون الدولي
وانتهاك للحصانة البرلمانية، وعلينا
تفعيل مقاطعة الاحتلال

الحية: التشريعي

يمثل الكل الفلسطيني
ولا يجوز الاستمرار في
تعطيله



البرلمانات العربية والإسلامية والدولية. كما طالب الملتقى البرلمانات العالمية بالضغط لصالح شطب عضوية الكنيست من الاتحادات البرلمانية الدولية بصفتها العنصرية والاجرامية. وجدد الملتقى تأكيده على أن القضية الفلسطينية مركزية للأمة العربية والإسلامية وأن للشعب الفلسطيني الحق في مقاومة الاحتلال لتحرير أرضه ومقدساته وتقرير مصيره، كما دعا المشاركين بالملتقى لتبني قضية الأسرى وعلى رأسهم النواب المختطفين. بالإضافة لدعوة الأطراف المعنية كافة لضرورة دعم انتفاضة القدس واسنادها والعمل بكل الوسائل الكفيلة نحو تفعيلها وتطويرها، وثمن المشاركون بالملتقى الجهود المبذولة لإنجاز المصالحة الفلسطينية، داعين لضرورة التثام المجلس التشريعي بالشكل الذي يكفل له القيام بدوره بالصورة الأكمل والأفضل. وشدد الملتقى على ضرورة فضح إجراءات الاحتلال العنصرية وتعزيز جهود المقاطعة للاحتلال دولياً وبكافة أشكال المقاطعة ومنع التطبيع مع الاحتلال، وضرورة توحيد الجهود لمواجهة الاحتلال.

ومناذ جوية تكفل حرية الحركة والسفر لمواطني غزة. وفي ذات السياق شدد نائب رئيس مجلس الشورى الاندونيسي د. هداية نور وحيد أن الحصار على غزة واختطاف النواب مخالف للقانون الدولي والتشريعات الدولية وحقوق الانسان، مطالباً المجتمع الدولي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال الصهيوني وفك الحصار. في حين طالب نائب رئيس البرلمان التونسي عبد الفتاح مورو بطرد إسرائيل من الاتحاد العالمي للبرلمانات لمخالفتها أبسط قواعد الانتساب وهي الانصاف والعدل.

التوصيات

إلى ذلك أوصى الملتقى بضرورة كسر الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة منذ عشر سنوات، وفضح جرائم وانتهاكات الاحتلال بحق القدس والضفة، مطالباً الفصائل الفلسطينية بتنسيق الجهود البرلمانية من أجل دعم القضية الفلسطينية والعمل على تفعيل لجان فلسطين المشكلة في البرلمانات واتحادات البرلمانات العربية والإسلامية والدولية، وضرورة إنشاء لجنة تعنى بشؤون فلسطين في كل برلمان من

إنهاء نظام التفرقة العنصرية الإسرائيلية وتطوير الحركة الدولية لمقاطعتها. كما طالب جيم هيوم عضو البرلمان الإسكتلندي المجتمع الدولي بوضع أولوية لإنهاء الحصار المفروض على غزة، كما بين جيني تونج عضو مجلس العموم البريطاني أنه لديهم تقارير مستمرة عن حجم المعاناة والظروف في غزة، موضحاً أن حركة المقاطعة لإسرائيل تزداد نجاحاتها يومياً وتشكل قلق شديد لإسرائيل.

كما أوضح هوجو جوتي عضو البرلمان التشيلي أن الشعب التشيلي يقف جنباً إلى جنب مع الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافه وعلى رأسها كسر الحصار وتحرير الأسرى والنواب المعتقلين في سجون الاحتلال.

البرلمان العربي

إلى ذلك أكدت النائبة الأولى لرئيس البرلمان العربي البرلمانية السودانية د. سامية أحمد أن القضية الفلسطينية محل نقاش دائم في البرلمان العربي، مفضحة عن وجود تحرك داعم لتطبيق القرارات الأممية والدولية والعربية المناصرة للقضية الفلسطينية، مطالبة بفتح معابر قطاع غزة البرية، وإقامة معابر بحرية

نعمل لتنسيق الجهود البرلمانية لتفعيل دورها في دعم القضية الفلسطينية والقدس وتشكيل لجان صداقة فلسطينية في كل برلمان. كما بين رئيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين د. ناصر الصانع أن عقد الملتقى الدولي في غزة المحاصرة يؤكد على التحدي وصمود الشعب الفلسطيني، وطالب برلمانيين العالم بنصرة القضية الفلسطينية وإعادة تفعيلها في المحافل الدولية.

برلمانيون أوروبيون

من ناحيته أشار عضو البرلمان الأوروبي بارت ستايرز في كلمته أن ضغوطاً تمارس على الحكومة الإسرائيلية من خلال الأحزاب السياسية ومجلس الوزراء الأوروبي نصرته للقضية الفلسطينية، مشدداً على أن احتلال الأرض الفلسطينية يجب أن يتوقف، كما بين جل إفانس عضو البرلمان الأوروبي وعضو عن حزب مقاطعة ويلز أنه زار غزة ورأى حجم الظلم الواقع عليها مؤكداً أن هناك حركة تضامن أوروبية قوية مع الشعب الفلسطيني، كما أعلن ريتشارد بوي عضو في البرلمان الإيرلندي دعمه الكامل لنضال الشعب الفلسطيني من أجل العدالة وتقرير المصير، داعياً

السباقة في مقاومة الاحتلال، ومنمداً بحركة الاستيطان المتزايدة في الضفة الغربية يوماً بعد يوم، مطالباً المجتمع الدولي بعدم الكيل بمكيالين والتوقف الفوري عن مناصرة الاحتلال وخذلان شعبنا وقضيتنا.

تعزيز صمود المقدسيين أما النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة فقد دعا البرلمانيين كافة لتعزيز صمود المقدسيين والدفاع عن المسجد الأقصى وإنهاء الحصار على غزة ووقف الاعتقال الإداري، منمداً بنهج المفاوضات التي استمرت لأكثر من عشرين عاماً دون أي جدوى.

وطالب النائب المقدسي المبعد عن مدينة القدس أحمد عطون بوضع قضية النواب المختطفين على أولوية العمل في البرلمانات العربية والإسلامية، داعياً لتشكيل لجنة للقدس في كافة البرلمانات وتفعيلها في المحافل المختلفة.

مؤامرة كبرى

من جانبه أوضح رئيس رابطة برلمانيون لأجل القدس النائب بالبرلمان اليمني حميد الأحمر أن رابطته تدرك حجم المؤامرة الصهيونية وأبعادها، وقال:

طالبوا بمحاسبة مرتكبيه وقادة الأجهزة الأمنية

نواب: التنسيق الأمني طعنة في صدر شعبنا واستمراره يعطل المصالحة

إلا نموذجاً لذلك التنسيق الأمني المنبوذ جماهيراً وفصائلياً ومن مكونات شعبنا الفلسطيني كافة.

لقد كانت عملية اختطاف جهاز مخابرات السلطة للشبان الثلاثة من مدينة الخليل ومن ثم تسليمهم للاحتلال الأخيرة في هذا الملف سيء السمعة والصيت، "البرلمان" حاورت عدد من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني حول الملف المذكور وأعدت التقرير التالي:

باتت عمليات التنسيق الأمني بين أجهزة أمن السلطة في رام الله والاحتلال الصهيوني وصمة عار على جبين منفذيه ومنظرها، فعلى الرغم من تنصل الاحتلال من التزاماته الأمنية كافة مع السلطة غير أن الأخيرة مازالت تعمل خادماً أميناً له، فهي مستمرة باعتقال ومطاردة المقاومين في الضفة الغربية المحتلة، لدرجة أن الأجهزة الأمنية أصبحت تتنافس فيما بينها لتقديم المعلومات الأمنية والاستخبارية للاحتلال عن المقاومة ونشاطها، وما سياسة الباب الدوار

شعبنا الفلسطيني ومستقبل قضيته ووحدته، ويشكل خدمة مجانية لصالح العدو الصهيوني، وذكر أن القانون الفلسطيني واتفاق القاهرة نص على أن التنسيق الأمني جريمة وطنية يعاقب عليها القانون فضلاً عن قرار المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير القاضي بوقف التنسيق الأمني ومراجعة العلاقة الأمنية مع الاحتلال.

وتابع قائلاً: "بالتالي يكون التنسيق الأمني جريمة مركبة بحق القانون والشعب والاتفاقات الوطنية، ولا يؤمن به أو يمارسه إلا من يتخذة متكئاً للحفاظ على موقعه وكرسیه، مندداً بأداء قيادات السلطة الذين حولوها إلى أداة وظيفية أمنية لخدمة الاحتلال.

وأكد أن تداعيات التنسيق الأمني خطيرة وهو سبب رئيس من حالة التشرد في الموقف الفلسطيني وتناحر البرامج السياسية، كما أنه من أسباب حالة الضعف التي تمر بها الجبهة الداخلية في الضفة الغربية، وبشكل عقبة كبيرة في طريق تفاعل الانتفاضة وهو ما دلل عليه تصريح رئيس جهاز المخابرات ماجد فرج بإحباط السلطة 200 عملية في غضون الشهور الأولى من انتفاضة القدس؟

ومضى يقول: "إن اعتقاد رئاسة السلطة بقدسية التنسيق الأمني، في حين أن المقاومة لا قدسية لها في قاموسهم، فهذا يخرجهم عن المربع الوطني، ويفقدتهم أي شرعية لأي موقع سياسي بما في ذلك رئيس السلطة الذي سيضعه سلوكه غير الوطني أمام محاكمة تاريخية لجرائمه التي ارتكبها من خلال جهازه الأمنية".



النائب سمية الحلايقة

الإشكالية لا أن تكون طرفاً فيها". وحذرت النائب الحلايقة من تمرير هذه القضية بدون وقفة احتجاجية جادة وكبيرة من أبناء شعبنا ومكوناته وفصائله سيندر بتكرار عمليات الاختطاف للمقاومين من قبل تلك الأجهزة التابعة لعباس كما حدث مع الكثيرين من أبناء الشعب الفلسطيني.

ومضت تقول: "السلطة في رام الله وأجهزتها الأمنية تحاول إجهاض الانتفاضة أو القمع بصورة أو بآخرى بأهداف هؤلاء المقاومين للإساءة لهم ولجهادهم ومقاومتهم غير أنها لن تفلح في ذلك".

النائب مشير المصري

من جانبه اعتبر النائب مشير المصري أن التنسيق الأمني هو الأخطر على



فحسب بل أنه لم يعد يستحي من نهجه الخياني، وأصبحت الخيانة بالنسبة له ولأجهزته الأمنية عملاً مشرفاً يتفاخرون ويتباهون به أمام وسائل الإعلام وأمام العالم أجمع.

وقال: "من اللحظة الأولى التي أعلن فيها عباس عن قدسية التنسيق الأمني فقد سقط في أذهان الشعب ولم يعد رئيساً لأحد من الفلسطينيين الشرفاء، ومن لحظة افتخاره بالتنسيق الأمني توقعنا حدثاً كبيراً فكانت الفاجعة في تسليم هذه الخلية للاحتلال، والغربة أن هؤلاء المرتزقة الذين ينفذون أوامر الخيانة والعمالة والارتواء في حضن الاحتلال من الأجهزة الأمنية وابنائها يتقدمون دوماً في المواقع والرتب والأماكن السيادية في الأجهزة الأمنية في سلطة عباس".

ومضى يقول: "ما يفاجئنا أن شباب فلسطين تربوا في أحضان شعب حر كيف تقبلون الاستجابة لهذه الأوامر الخيانية المعروفة؟"، مناشداً شباب الأجهزة الأمنية بعدم تلبية نداء قادتهم بالتنسيق الأمني وملاحقة المقاومين في الضفة الغربية.

واقترح النائب أبو راس العمل من جهات الاختصاص على محاكمة محمود عباس فوراً وبدون تأجيل لأنه يعلنها صراحة أنه جزء من الاحتلال وليس جزء من الشعب الفلسطيني الساعي للتخلص من الاحتلال وتحرير الأرض والمقدسات.

النائب سميرة الحلايقة

بدورها أكدت النائب سميرة الحلايقة أن الاعتقال السياسي يعتبر عقبة كبيرة ليس فقط في وجه المصالحة بل في وجه القضية الفلسطينية برمتها.

وحملت النائب الحلايقة الأجهزة الأمنية المسؤولية التامة عن السلبات المترتبة على استمرار التنسيق الأمني وتقديم خدمات مجانية لاحتلال على حساب أبناء شعبنا ومقاومته ونضاله ضد الاحتلال، وقالت النائب الحلايقة لدى حوار "البرلمان" معها: "مشاركة الأجهزة الأمنية بهذا الدور يضعها في دائرة الشبهات، خاصة وأن الاعتقال السياسي ترتب عليه سلبية كبيرة أسماها الباب الدوار، والشبان الثلاثة كانوا بحوزة جهاز المخابرات ولم يعلن الجهاز عن اعتقالهم إلا بعد مرور عشر أيام على اختطافهم علماً أن ذويهم توجهوا إلى الأجهزة الأمنية كي تحل

من سلطته أن تكون صادقة ومخلصة في الدفاع عنه وعن أمنه وعن حقوقه والوقوف في وجه الاستهداف الاحتلالي له، إلا أن السلطة وأجهزتها الأمنية تعمل لصالح الاحتلال وخدمته وتقديم خدمة مجانية له باختطاف أبناء شعبنا وتسليمهم له، ومنع أي نشاط يدعم الانتفاضة الفلسطينية".

وأشار إلى أن التنسيق الأمني سلوك معيب ومسيء لتاريخ شعبنا وتضحياته، وما قدمه الشعب على مدى تاريخ الثورة الفلسطينية من شهداء وجرحى ومناضلين منهم ما زالوا خلف قضبان الاحتلال الصهيوني.

وطالب النائب الزعاريير الرئيس عباس بضرورة إجراء تحقيق لكشف ما جرى للشبان الثلاثة كي لا تتكرر حالة اختطاف الشرفاء، كما طالب بإعادة النظر في نهج السلطة التفاوضي والتنسيقي مع الاحتلال، والعودة إلى صفوف أبناء شعبنا ومقاومته التي تعيد الحقوق.

النائب مروان أبو راس

أما النائب مروان أبو راس فقد قال في تعليقه على تسليم خلية مدينة الخليل: "محمود عباس يتمادى في طعنه للشعب



الفلسطيني في الصدر لأنه ما عاد يخجل وهو أصبح يتباهى ويتفاخر بالخيانة والعمالة مع الاحتلال".

ولفت أبو راس إلى أن الخيانة أصبحت بالنسبة لعباس وجهة نظر وليس ذلك



النائب باسم الزعاريير

استهجن النائب باسم الزعاريير استمرار وتيرة التنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني والتي كان آخرها التنسيق المشترك لاعتقال الشبان الأربعة في الخليل بتهمة التخطيط لعملية ضد الاحتلال، عبروا الزعاريير عن استيائه الشديد من سلوك الأجهزة الأمنية التي يقودها عباس، مطالباً بضرورة وقف التنسيق الأمني ومحاسبة الرئيس عباس على هذه الخروقات التي تضر بقضينا الوطنية وسيرة نضال شعبنا.

وقال في تصريح خاص "للبرلمان": "في الوقت الذي تتزايد النداءات للسلطة الفلسطينية لوقف مهزلة التنسيق الأمني، وادعاءات المجلس المركزي في حركة فتح باتخاذهم قرار مراجعة العلاقة الأمنية مع الاحتلال، غير أن العلاقات الأمنية مع الاحتلال تتزايد وتيرتها يوماً بعد يوم، ملفتاً لأن التنسيق الأمني يفرض ممارسات السلطة غير الوطنية لأنها تمارس هذا النهج على نطاق واسع".

مؤامرة مشتركة ولفت النائب الزعاريير أن شعبنا يواجه مؤامرة مشتركة تستهدف أمنه وسلامة أبنائه، وتابع قائلاً: "فيما كان يتوقع هذا الشعب

أقر جلسة خاصة بمناسبة يوم الأسير التشريعي يستقبل وفداً من وزارة الأسرى ويقر جلسة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني

في المحافل الوطنية والمؤسسات الدولية المختلفة. بدوره أعرب بحر عن تقديره للجهود التي تبذلها وزارة الأسرى وخاصة فيما يتعلق بتعريف الجماهير بمعاناة أسرانا خلف القضبان، وتنسيق الفعاليات الجماهيرية التي من شأنها أن تبقى قضية الأسرى حاضرة في الأذهان، معلناً عن نية المجلس التشريعي عقد جلسة خاصة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني والذي يوافق السابع عشر من الشهر الجاري على أن تُعقد الجلسة بمقر وزارة الأسرى والمحريين في مدينة غزة بهدف لفت أنظار العالم لمعاناة أسرانا في سجون الاحتلال.



استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مؤخراً بمكتبه في مدينة غزة وفداً من وزارة الأسرى والمحريين يتقدمه وكيل الوزارة بهاء الدين المدهون بحضور النواب محمد فرج الغول، جميلة الشنطي، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون. وبحث وفد الوزارة مع التشريعي قائمة الفعاليات المنوي تنفيذها إحياءً ليوم الأسير الفلسطيني، بالإضافة لتوضيح أهم المشكلات التي يعاني منها أسرانا داخل سجون الاحتلال، وقدم الوفد شرحاً حول أوضاع الأسرى في السجون وجهود الوزارة الرامية لخدمتهم وتفعيل قضيتهم

خلال مهرجان نسوي في رفح التشريعي: لا مستقبل لأصحاب التنسيق الأمني والمفاوضات

أكد د. أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، أنه لا يمكن لأحد تغيير قرار الشعب الفلسطيني باتباع نهج مقاومة الاحتلال الإسرائيلي أو التأثير على هذا القرار حتى تحرير فلسطين من دنس المحتل الغاصب.

جاء ذلك خلال مهرجان "أبشري يا قدس إنا قادمون"، الذي نظّمته الحركة النسائية الإسلامية في محافظة رفح جنوب قطاع غزة، دعماً لانتفاضة القدس وإحياء لذكرى الشهداء القادة أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي والراحلة مريم فرحات "أم نضال".

وقال بحر: "إننا منتصرون بإذن الله رغم الجراحات والمؤامرة ورغم الكيد، النصر لقضيتنا وشعبنا واعلموا أننا ماضون في حماية شعبنا وحدودنا وإننا لم ولن نتدخل في أي شأن عربي مهما كانت الظروف والأحوال، ولا يمكن لأحد أن يملينا علينا، ونحن نملي ولا يملينا علينا". وطالب الشعوب العربية وخاصة مصر بأن تكون على مستوى المسؤولية في حمل أمانة القدس، مضيفاً: "نحن ماضون على طريق واحد لا اعوجاج فيه ولا يستطيع أحد أن يؤثر على قرارنا لأننا قدمنا الشهداء والأسرى والجرحى".

وأكد أن المقاومة ستحرر الأسرى من سجون الاحتلال كما فعل في صفقة "وفاء الأحرار"، مبيناً أن الاحتلال يشعر بالخوف ويعيش حالة تخبط جراء انتفاضة القدس التي أربكت موازينه. ووجه بحر رسالة لكل المتأمرين على القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي لإجهاض انتفاضة القدس، شدد فيها على استمرار الانتفاضة والمقاومة، قائلاً: "دماء فتياتنا هديل وإسراء وبيان وغيره لا يمكن إلا أن تنتصر بها".

وتابع: "قرار الانتفاضة بأيدي الشهداء والجرحى والأسرى ولا يمكن لأحد أن يوقفها"، مضيفاً: "هؤلاء الواهمون الذين يستمرون في التنسيق الأمني والمفاوضات ويفتشون عن السكاكين في حقائب الطلبة، لا مستقبل لهم، لا مستقبل لمن يحاصر شعبنا ويلاحق المقاومة، فشعبنا سيلفظهم".

لجنة التربية في المجلس التشريعي تنظم زيارة تفقدية لمستشفى الرنتيسي



وخاصة وزارة الصحة بمرام الله بضرورة توفير الأدوية اللازمة لعلاج المرضى، وخاصة مرضى السرطان، منوهاً لأن نسبة النقص في علاجات السرطان قد بلغت 30%، ملفتاً لعدم قدرة المستشفى على توفير الخدمة اللازمة للمرضى نتيجة نقص الأدوية بالإضافة للمشكلات الأخرى.

وفي نهاية اللقاء قدمت اللجنة جهازي حاسوب وطابعة للمستشفى، ووعدت بالعمل مع الجهات ذات الاختصاص من أجل تذليل العقبات والتسهيل على المرضى وخاصة مرضى السرطان حتى يتمكن المستشفى من الاستمرار في تقديم الخدمات لهم.

الحاج، والقائم بأعمال مدير مستشفى الرنتيسي د. محمد أبو سلمية، ورئيس قسم أورام الدم د. خالد ثابت، وعدد من طواقم العاملين بالمستشفى من الأطباء والإداريين.

واستمع وفد النواب لشرح حول المشاكل التي تواجه مستشفى الرنتيسي، حيث أوضح القائمين على المستشفى أنهم يعانون من ضيق المكان وتكدس المرضى في العيادة الخارجية، وعدم توفر الغرف الملائمة لفحص المرضى، كما اشتكوا من عدم وجود أجهزة حاسوب وطابعات وما يخص حفظ ملفات المرضى.

وناشد مدير المستشفى الجهات المعنية

زار وفد من لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي مستشفى الرنتيسي بمدينة غزة، وكان على رأس الوفد رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، رافقه أعضاء اللجنة النواب، خميس النجار، سالم سلامة، يوسف الشرافي، ومحمد شهاب وذلك بهدف الوقوف على سير العمل بالمستشفى والاطلاع على الخدمات المقدمة للمواطنين والمساهمة في حل الإشكالات التي تواجه قسم أورام الدم والذي تم نقله مسبقاً من مستشفى الشفاء إلى مستشفى الرنتيسي.

وكان في استقبال أعضاء اللجنة كل مدير عام المستشفيات د. عبد اللطيف